

للنشر الفوري  
24 كانون الثاني 2013

## إدارة الانتخابات والمشهد الانتخابي يشهدان تحسناً؛ مع استمرار وجود قصور في الإطار الانتخابي

عمان، الأردن – في 23 كانون الثاني، 2013، قصد الأردنيون مراكز الاقتراع لاختيار برلمان في انتخابات اعتُبرت خطوة مهمة نحو بناء ثقة الأردنيين في إدارة الانتخابات. وفي الوقت الذي تؤكد فيه إجراءات يوم الانتخابات المحسنة بإشراف [الهيئة المستقلة للانتخابات](#) حديثة التأسيس في البلاد على وجود عملية انتخابية أكثر شفافية، ما يزال الإطار الانتخابي يشهد قصوراً.

الانتخابات هي عملية تتضمن الفترة المخصصة للحملة الانتخابية ويوم الانتخابات وفرز الأصوات والفصل في الشكاوي وإقرار النتائج. ولكن لا يمكن النظر إلى الانتخابات بمعزل عن الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل بموجبه. ومن أجل النهوض بالديمقراطية في الأردن، يتعين التصدي لحالات عدم المساواة في قانون الانتخاب، مثل تقسيم الدوائر الانتخابية الذي لا يتعامل مع جميع الأصوات على قدم المساواة. وقد أشار المعهد الجمهوري الدولي في [البيان الذي أصدره في عام 2010 حول الانتخابات البرلمانية في الأردن](#) إلى أن "نظام تقسيم الدوائر لا يضمن التمثيل العادل لجميع الأردنيين؛ حيث يعمل نظام الصوت الواحد (غير القابل للتحويل) على ترسيخ مبدأ التمثيل الزائد للدوائر الانتخابية الريفية مما يؤدي إلى زيادة إضعاف تمثيل الناخبين في المناطق الحضرية."

وإن الإصلاحات التي تم إدخالها بموجب قانون الانتخاب الجديد لا تعالج بالقدر الكافي حالات عدم المساواة المذكورة. كما أن إضافة مقاعد القائمة الوطنية (27 من 150 مقعداً) يتم انتخابها على أساس التمثيل النسبي لم تساعد الأردن كثيراً على التوجه نحو تنمية الأحزاب السياسية الوطنية التي تأسست بناء على برامج سياسية مشتركة. وهناك حاجة لمعالجة أوجه القصور من أجل الوصول إلى برلمان حزبي أكثر تمكيناً ويؤتي ثماره.

وعلى الرغم من هذا، فقد حطت انتخابات 2013 في الأردن خطوة إيجابية إلى الأمام منذ الانتخابات التي جرت في البلاد في عام 2010 والفضل في ذلك يعود إلى تأسيس الهيئة المستقلة للانتخابات. وقد وجد وفد المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، الذي انتشر في جميع المحافظات الاثنتي عشرة وراقب أكثر من 175 مركز اقتراع، بأن مسؤولي الانتخابات قد تلقوا تدريباً جيداً وكانوا على علم بأدوارهم وأبدوا رغبة في مشاركة المراقبين مع توفير إمكانية الوصول إليهم على جميع المستويات. وقد اتخذت الهيئة المستقلة للانتخابات خطوات مهمة نحو ترسيخ مكانتها كهيئة نزيهة ومحيدة في إدارة الانتخابات وذلك من خلال تحسين سجل الناخبين وتنفيذ عمليات تسجيل المرشحين والقوائم الوطنية بكفاءة وإصدار أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً وإدارة عملية شفافة في يوم الانتخابات. كما يتعين الإشادة بالهيئة لاستضافتها أكثر من 150 مراقباً دولياً على نحو يتفق مع [إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات](#) ولتسهيل مهمتهم ومهمة الفرق المثابرة من المراقبين المحليين في جميع أنحاء المملكة.

وكما أشار البيان الصادر عن [بعثة تقييم ما قبل الانتخابات لشهر تشرين الأول 2010](#) التي قام بها المعهد الجمهوري الدولي، فإن عملية تسجيل الناخبين هي إحدى مجالات التحسين التي يمكن أن تقوم بها الهيئة المستقلة للانتخابات. ففي الوقت الذي أدت فيه عملية التسجيل إلى قائمة ناخبين أكثر دقة، إلا أن التسجيل الجماعي، المسموح به بموجب القانون، يمكن أن يخضع للاحتيال أو لتسجيل بعض الأفراد ضد إرادتهم الشخصية.

ومن المزايا الإيجابية لانتخابات 2013 هو وجود بيئة أكثر انفتاحاً وحرية للدعاية الانتخابية والنقاشات العامة مما ساعد في رفع الحظر السابق على النشاط السياسي والتعبير عن الرأي. وقد توفر للمرشحين والمواطنين في جميع مراحل العملية الانتخابية مساحة لمناقشة النواحي المختلفة للحكومة والحياة العامة التي كانت تُعتبر من المحرّمات في السابق. كما يشيد المعهد

الجمهوري الدولي بالهيئة المستقلة للانتخابات لتوفيرها دقيقة واحدة مجاناً من البث على التلفزيون الوطني لجميع المرشحين المسجلين والقوائم المسجلة. وقد منح ذلك فرصة أكبر للمرشحين للتعريف عن أنفسهم للناخبين.

ومن بين الخطوات المهمة الأخرى التي اتخذتها السلطات الأردنية هي تحسين تنفيذ القوانين المتعلقة بادعاءات شراء الأصوات واستغلال النفوذ فيما يتعلق بالانتخابات مع وجود اعتقالات بارزة في صفوف المرشحين ووكلائهم ممن اتهموا باستخدام المال أو الهدايا للتأثير في العملية بصورة غير قانونية. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمع وفد المعهد إلى العديد من المزارع والادعاءات بشراء الأصوات في يوم الانتخابات ولم يقتصر ذلك على منطقة واحدة. وليستى للأردنيين أن يعترفوا بوجود التزام مستمر ومحاييد بوقف ممارسة شراء الأصوات، يتعين محاكمة الحالات الحالية بشكل كامل حسب الأصول القانونية، ويجب تطبيق القانون بالتساوي على الجميع.

وبالإضافة إلى هذا، يتعين على الأردن في الانتخابات القادمة أن يعزز من الأنظمة والقواعد التي تنظم سلوك مندوبي المرشحين داخل مراكز الاقتراع وحولها. كما يجب إدخال قدر كبير من التحسينات، أو تعديل القانون، فيما يتعلق بتنفيذ القواعد التي تحظر الدعاية الانتخابية في يوم الانتخابات خارج مراكز الاقتراع وذلك عند حلول موعد الانتخابات القادمة أو قبل ذلك، حيث شاهد الوفد المشارك في بعثة مراقبة المعهد الجمهوري الدولي هذه الدعاية الانتخابية في انتهاك صريح للقانون الحالي خارج مراكز الاقتراع التي قام بزيارتها. ولعلّ إحدى الطرق الأخرى لمعالجة هذا القصور هي إيجاد تعريف أفضل للدعاية الانتخابية بموجب القانون الحالي. ومن شأن فرض تعليمات محسنة لإشهار الذمة المالية للمرشحين والأحزاب أن يسهم ببناء وعي أكبر للناخب في الانتخابات المقبلة.

وفيما يتعلق بالإطار الانتخابي – أي نظام الصوت الواحد (غير القابل للتحويل) – المعمول به، تواصل الولاءات العشائرية لعب دور رئيسي في اختيار المرشحين والدعاية الانتخابية، مع ما يترتب على ذلك من تكريس لبرامج انتخابية شخصية. وقد يؤدي طرح مقاعد القائمة الوطنية النسبية إلى البدء في مواجهة هذا التحدي، ولكن من أجل إحداث تغيير حقيقي في تركيبة البرلمان، ينبغي زيادة عدد المقاعد المنتخبة بموجب القائمة الوطنية. ويمكن أن يكون للقوائم الوطنية أثر أكبر على تشجيع مشاركة الأحزاب السياسية لو تمّ حصر المنافسة على القوائم الوطنية بين الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من وجود بيئة انتخابات أكثر حرية، إلا أن هذه العوامل، بالإضافة إلى فترة الانتخابات القصيرة، لم تمنح الناخبين سوى القليل من الوقت لاتخاذ خيارات مستنيرة ولم تسفر عن منافسة على أساس البرنامج الانتخابي للحزب أو القائمة.

وفيما يتعلق بتمثيل المرأة، فإن قانون الانتخابات الجديد لم يزد من نسبة النساء في البرلمان الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الأردني المتعلق بالمقاعد المخصصة للمرأة (الكوتا) يعزز نفس حالات عدم المساواة بين الدوائر الريفية والحضرية الحاضرة في مجالات أخرى من قانون الانتخابات. ولضمان انتخاب وخدمة عدد أكبر من النساء في البرلمان، يتعين على الأردن أن يزيد من تمثيل المرأة وإيجاد وسيلة عادلة في تخصيص المقاعد للنساء.

وفي الوقت الراهن، لا يوجد ارتباط كبير بين الأصوات التي فاز بها الرابحون في الانتخابات والسلطة الموكلة إليهم وذلك نظراً لضعف التفويض المخصص للبرلمان ومحدودية سلطته في الحكم. وبالتالي لعلّ الحل بعيد المدى لتحسين نوعية المنافسة الانتخابية وتقليص احتمالية ممارسة شراء الأصوات يتأتى بزيادة السلطات الموكلة إلى البرلمان، مما يؤدي بدوره إلى زيادة القيمة التي يوليها الناخبون لصوتهم البرلماني.

ويقدم وفد المعهد الجمهوري الدولي التوصيات الأولية التالية كخارطة طريق لتحسين الانتخابات المقبلة في المملكة. وسيتم تقديم توصيات أكثر تفصيلاً في تقرير كامل سيصدر عن المعهد في غضون الأشهر القادمة:

- البناء على البداية الجيدة للهيئة المستقلة للانتخابات في إدارة الانتخابات من خلال زيادة الاستقلال الذي تتمتع به الهيئة مع الكادر الخاص بها الذي يعمل بدوام كامل، وإمكانية الوصول المباشر إلى هيئات التحقيق والشرطة، والسماح لإدارة الهيئة بإتمام كامل فترة ولايتها.
- تحديد موعد الانتخابات قبل البدء في تسجيل الناخبين. وتسجيل القوائم والمرشحين بما لا يقل عن ستة أشهر من يوم الانتخابات لضمان توفير الوقت اللازم لجمهور الناخبين ليدرسوا خياراتهم بعناية.

- في حال تم إجراء تغييرات جوهرية على قانون الانتخابات، يوصى السماح بفترة لا تقل عن 3 أشهر لجهود تثقيف الناخبين قبل البدء في تسجيلهم وذلك لضمان وضوح فهم الناخبين لحقوقهم وفرصهم للمشاركة في العملية الانتخابية مشاركة كاملة.
- ضمان تساوي وزن الصوت في جميع أنحاء البلاد من خلال وضع توجيهات موحدة على أساس السكان ومن ثم القيام بإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية.
- تحفيز تنمية الأحزاب السياسية عن طريق حصر المنافسة على القوائم الوطنية بين الأحزاب السياسية أو عن طريق زيادة عدد المقاعد البرلمانية المنتخبة بموجب القائمة الوطنية النسبية.
- وضع تعليمات واضحة لإشهار الذمة المالية وآليات تنفيذ تقتضي من المرشحين والقوائم أن ينشروا بشكل علني جميع الأموال التي تُنفق على الدعاية الانتخابية ومصدر تلك الأموال.
- دعم اتخاذ آليات تنفيذ قضائية وجنائية أكثر حزمًا بحق الجرائم الانتخابية المزعومة، بما في ذلك شراء الأصوات وبيعها والإكراه، سواء باستخدام المال أو وسائل أخرى، بقصد التأثير على الدعم السياسي.
- وقد تضمّن وفد المعهد الجمهوري الدولي ممثلين من كندا وجمهورية التشيك وهولندا وبولندا والولايات المتحدة وكان بقيادة غال هودجز بيرت، نائب رئيس [الأكاديمية الأمريكية في برلين](#) عضو مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي، وأغنيسكا بوماسكا، عضو مجلس النواب البولندي ورئيسة لجنة الشؤون الأوروبية.
- وقد قامت فرق المراقبة قصيرة الأجل الخمسة عشر بالبناء على العمل الذي بدأته بعثة المعهد الجمهوري الدولي لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات في شهر تشرين الأول 2012، وتضمنت ثلاثة فرق طويلة الأجل من المراقبين التي نُشرت في المملكة منذ تشرين الثاني 2012. والتقت فرق مراقبي المعهد طويلة الأجل مع مسؤولين حكوميين ومندوبين عن الحملات السياسية ونشطاء من المجتمع المدني وجهات أخرى معنية في مجال الانتخابات. كما قامت هذه الفرق بمراقبة عملية الاقتراع وفرز الأصوات في يوم الانتخابات، وستراقب كذلك عمليات الفصل في الشكاوي المقدمة بعد الانتخابات وكيفية تسويتها.

الأعضاء الآخرون المشاركون في وفد المعهد الجمهوري الدولي:

- بيتر براتسكي، عضو مجلس الأعيان في جمهورية التشيك
- كريستوفر كار، نائب رئيس مؤسسة جي بي مورغان
- داريل غراي، عضو سابق في البرلمان الكندي
- جيمس هارت، عضو سابق في البرلمان الكندي
- ستيف هايدمان، مستشار أول لمبادرات الشرق الأوسط في [المعهد الأمريكي للسلام](#)
- تامي لونغاير غر، الرئيس التنفيذي لشركة لونغاير غر، عضو مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي (IRI) ورئيس مجلس إدارة [معهد القيادات النسائية العربية \(AWLI\)](#)
- مات روديس، الرئيس السابق لكادر المحافظ ميت رومني
- ديفيد شينكر أوفراين، زميل ومدير برنامج السياسات العربية في [معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى](#)
- كريستوفر توتل، مدير برنامج واشنطن في [مجلس العلاقات الخارجية](#)
- ديفيد فريزيندورب، عضو مجلس إدارة مؤسسة إدواردو فراي في هولندا

وقبل إجراء الانتخابات، استمع المشاركون في الوفد إلى إيجاز من الهيئة المستقلة للانتخابات ومنظمات أردنية غير حكومية ومرشحين للبرلمان. كما استمع المشاركون إلى إيجاز حول حقوق ومسؤوليات المراقبين الدوليين ومدونة السلوك الأردنية لمراقبي الانتخابات وقانون الانتخابات الأردني. وبعد ذلك، تم نشر المراقبين في جميع أنحاء المملكة حيث قاموا بمراقبة عملية الاقتراع.

وشارك كادر المعهد الجمهوري أيضاً في مراقبة الانتخابات وساعدوا أفراد بعثة المراقبة. وكان على رأس كادر المعهد [جودي فان ريبست](#) نائب الرئيس التنفيذي للمعهد؛ و [سكوت ماستيك](#) مدير برامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وجيف ليلي، مدير مقيم لمكتب المعهد الجمهوري الدولي في الأردن.

وقد قام المعهد - منذ عام 1983 - برصد ومراقبة أكثر من 150 عملية انتخاب في أكثر من 46 دولة، بما فيها الانتخابات البرلمانية التي جرت في الأردن في عام 2010.

###